6

التفجيرات الانتحارية: مقتل القاتل أم سلاح حرب؟

رياض حسن

المنظر السياسي الأمريكي البارز مايكل والزر (2004، 2006) يصف التفجيرات الانتحارية وقتل القاتل أسوأ من الناحية الأخلاقية من القتل في الحرب:

> الإرهابيون قتلة في حالة من الهياج، إلا أن هذا الهيجان ليس فقط تعبيرًا عن الغضب أو الجنون: إنه الغضب المقصود والمبرمج. . . إن شيطان الشر الغريب للإرهاب لا يهدف فقط لقتل الأبرياء، ولكنه أيضًا يسرب الخوف إلى الحياة اليومية، وينتهك الأغراض الخاصة، ويعدم الأمن في الأماكن العامة، ويصنع القهر الذي لا نهاية له من الاحتراز والتحوط.

كانت كتابات والزر مؤثرة جدًّا في تأطير النقاش حول التفجيرات الانتحارية والانتحاريين في وسائل الإعلام. والزر، مع ذلك، ليس وحده من يرى التفجيرات الانتحارية على أنها قتل للقاتل (بيركو، 2007). في هذا الفصل، يجب دراسة ما إذا كانت التفجيرات الانتحارية قتلًا للقاتل كما يزعم والزر، أم أنها سلاح في الحرب؟ هذا الفحص يشمل استكشاف أسئلة مترابطة عدة: هل التفجير الانتحاري شكل من أشكال السلوك الانتحاري؟ وإذا لم يكن، فهل ينبغي النظر إليه بوصفه عملًا من أعمال القتل أم سلاحًا في الحرب؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، يجب علينا أيضًا التأكد من طبيعة الحرب والقتل في الحرب، والتمييز بين قتل الحرب والجريمة. الإجابات عن هذه الأسئلة سوف تساعد على الإجابة عن السؤال، ما إذا كان التفجير الانتحاري يقتل القاتل أم هو من أسلحة الحرب؛ هذه الأسئلة سيتم استكشافها في المناقشة الآتية.

الانتحار والتفجيرات الانتحارية

هناك إجماع بين العلماء على أن الهجمات الانتحارية تختلف نوعيًّا عن الانتحار، فبعد مراجعة شاملة للأدبيات ذات الصلة بظاهرة التفجيرات الانتحارية، استنتج أبتر، وكيركوف (2006) أن العمليات الاجتماعية مثل ديناميكية المجموعة، والتلقين، والعوامل السياسية تكون حاسمة في تحليل هذه المشكلة، فهم يؤكدون أن الانتحار في التفجيرات الانتحارية يكون ذرائعيًّا في سياق الحرب، وليس في سياق علم النفس المرضي؛ ففعل القتل في الحرب أكثر أهمية لفهم الإرهاب الانتحاري من فعل الانتحار.

في استعراض شامل آخر للموضوع، يخلص تاونسند (2007) إلى أن الإرهاب الانتحاري له مجموعة من الخصائص التي تظهر بالفحص الدقيق أنها مختلفة عن غيرها من السلوك الانتحاري:

> الإرهابيون الانتحاريون ليسوا انتحاريين حقًّا، ومن يحاول إيجاد قواسم مشتركة بين الإرهابيين الانتحاريين وغيرهم ممن يموتون انتحارًا، من المرجح أن يكون قد اتخذ مسارًا غير مفيد لأي مسار من مسارات الذين يرغبون في تعزيز فهم السلوك الانتحاري. المساواة في الأفعال والدوافع بين الإرهابيين الانتحاريين مع تلك من حالات الانتحار الأخرى، ربما تكون مسيئة لأولئك الأفراد الذين يموتون بهدوء؛ وحيدون ومن غير أي قاتل عن قصد.

الطبيبة النفسية البريطانية الفلسطينية نادية الدباغ (2005) في دراستها للانتحار في فلسطين تُبيِّن أن السلوك الانتحاري في المجتمع الفلسطيني، مثله مثل الانتحار في مجتمعات أخرى، ناجم عن نسبة درجة الاندماج الاجتماعي، والتنظيم والعزلة، وكذلك السيطرة الاجتماعية والثقافية، والقهر الذي يقع على الأفراد في المجتمع، لكن التفجيرات الانتحارية من قبل منظمات مثل حماس والجهاد الإسلامي تستهدف أعمال المقاومة، وهي سلاح الضعيف ضد المحتل الظالم المكروه لما ينظر إليه الفلسطينيون على أنه وطنهم.

على عكس الانتحار الذي يثير مشاعر الشفقة والحزن على الضحايا، الهجمات الانتحارية تثير مشاعر النفور والخوف والغضب، وعدم التصديق أن الإنسان يستطيع أن يقتل بدم بارد الناس الأبرياء الذين لم يفعلوا أي ضرر للجاني، الفرق الرئيس بين التفجير الانتحاري والانتحار

هو أن الغاية الأساسية من الفعل هي القتل في التفجير الانتحاري، في حين أن السمة الأساسية للانتحار هي غياب النوايا القاتلة. في الواقع، يمكن أن يُنظر إلى الإرهابي الانتحاري بأنه منتج ثانوي للهجوم؛ فالهجمات الانتحارية تشمل ضحايا غير معروفين للقاتل، والأكثر من ذلك، معظم الهجمات الانتحارية تقرر بعناية في وقت مبكر مع صريح النية بقتل الآخرين الذين ليس لهم علاقة سابقة مع الانتحاري (الدباغ، 2005). العمليات الانتحارية أيضًا تختلف عن القتل والانتحار؛ بسبب التباعد الزمني لأعمال القتل والانتحار. في التفجير الانتحاري تقع الأفعال في وقت واحد (براكلا ووهاريس، 2002؛ مرزوق، تارديف، وهيرش، 1992).

الحرب والقتل في الحرب

وفقًا لأدلة الحرب الإثنوغرافية، فإن العنف القاتل المنظم الذي ينطوي على مجموعات مكانية واجتماعية متميزة ينجم عن عوامل اقتصادية (الأرض والموارد، والنهب)، وعوامل اجتماعية (الهيبة، الشرف)، والانتقام (للمعاناة)، والدفاع. ترتيب الدوافع من الأكثر شمولًا إلى الأقل شمولًا: السيطرة السياسية، المكاسب الاقتصادية، الحالة الاجتماعية، والدفاع (أتربين، 1970؛ رايت، 1942). ويبدو أن الدوافع للذهاب إلى الحرب تختلف وفقًا لطبيعة النظام السياسي؛ فالأنظمة السياسية المركزية (دول ومشيخات) تذهب إلى الحرب لأغراض تحقيق السيطرة السياسية، والقهر، والسيطرة على الأرض وسكانها لاستخراج الفوائد الاقتصادية. في المقابل، القبائل والعصابات والجماعات غير الحكومية لا تشن الحرب لتحقيق السيطرة السياسية، وإنما لمزيج من الأهداف التي تشمل الانتقام، والدفاع، والأرض، والشرف، والهيبة. (كيلي، 2000).

في النظرية السياسية الحديثة، الحرب هي عنف منظم وأداة للدولة، وهي نشاط قانوني عندما تُستوفى شروط معينة مثل الدفاع عن النفس، والإيفاء بالالتزام التعهدي تجاه الدولة التي تتعرض للهجوم، أو التدخل الإنساني لحماية وجود مجتمع سياسي مهدد إما بالقضاء على الشعب وإما التحول القسري في أسلوب حياتهم، ولا يعد أي من هذه الإجراءات مقبولًا أخلاقيًّا. ضمن

هذه الشروط، تعد الحرب قانونية ومبررة، ولكن فقط حين تصبح الملاذ الأخير وتكون البدائل كلها قد استنفدت. بالإضافة إلى ذلك، إدارة الحرب دائمًا عرضة للنقد الأخلاقي،

وأنها يجب ألا تستهدف المدنيين والبنى التحتية الاقتصادية، ويجب أن تكون متناسبة. (والزر، 2004).

هذه المعايير تعطي الشرعية لأنواع معينة من العنف، وتشجب أنواعًا أخرى بموجب القانون الدولي، لكن -كما ساجل أسعد أو أسد (2007)- ما يثير السخرية من النظرة الغربية الليبرالية للحرب أنها:

> من ناحية، حاجة الدولة إلى إضفاء الشرعية على العنف المنظم ضد عدو جماعي (بما في ذلك المدنيين)، ومن جهة أخرى الرغبة الإنسانية في إنقاذ الأرواح البشرية، في حين أن الحرب والإرهاب هما شكلان واضحان في التعامل مع الموت، وهذا المعيار يجعل القتل في الحرب مشروعًا، وقتل الإرهاب غير قانوني (والزر، 2004).

كثير من الانتقادات للإرهاب جاء من هذه المبادئ الأساسية للحرب في النظرية السياسية. في الحرب والإرهاب، يتم قتل الأبرياء، لكن ما تدينه النظرية السياسية الليبرالية في الحرب هو الإفراط، وفي الإرهاب تجد جوهره، أما جيوش الدولة فتقتل فقط أولئك الذين يمكن قتلهم بصورة مشروعة، وفي حدود ما تسمح به قواعد الحرب. (أسد، 2007). في حين أن الحرب، وفقًا لوالزر، هي طريقة الملاذ الأخير، فالمسلحون الذين ينفذون أعمالًا إرهابية ضد المدنيين لم يتبعوا الخطوات اللازمة لتبرير أعمالهم بأنها الملاذ الأخير، ومن ثم فهم غير مكرهين على هذا الإجراء. من وجهة نظر والزر، ليس من السهل الوصول إلى الملاذ الأخير. للوصول إلى هناك، لا بد في الواقع من محاولة كل شيء، وليس مرة واحدة فقط ولكن مرارًا وتكرارًا؛ السياسة بعد كل شيء هي فن التكرار. (والزر، 2004).

باختصار، الحرب عنف منظم يكون فيها موت (الآخر) قد أخذه بالحسبان في التخطيط، وهي حق شرعي وقانوني للدولة في ظل ظروف معينة، وترتكز شرعيتها على السلطة الحصرية للدولة لفرض العقوبات داخليًّا وخارجيًّا؛ فالعنف جزء لا يتجزأ من مفهوم الحرية الذي هو في صميم العقيدة الليبرالية حول تأسيس المجتمع السياسي، الذي يتطلب من الدولة التمكين للدفاع عنه، ويفترض هذا المفهوم الحق الطبيعي للفرد المستقل أخلاقيًّا أن يستخدم العنف في الدفاع عن النفس، لكن هذا الحق بات ملكًا للدولة التي تصبح هي الحامي الوحيد للحريات الفردية،

منكرة هذا الحق على أي عوامل أخرى أو وكلاء غيرها، فهي التي من حقها أن تقتل في الداخل وفي الخارج. (توك، 1999). الحق في القتل هو الحق في التصرف بطرق عنيفة ضد المواطنين الذين ينقضون العهد الأصلي، وضد الآخرين غير الحضاريين الذين يشكلون تهديدًا للنظام الحضاري القائم وقتلهم يوفر الأمن، ويتم ذلك باسم الدفاع عن النفس. مبررات الحروب الاستباقية والوقائية (مثل تلك الموجودة في العراق وأفغانستان) التي تمارسها الدولة الحديثة هي جزء لا يتجزأ من هذه العقيدة.

تنص عقيدة الشرعية الأخلاقية وقانونية الحرب أيضًا على أن الدولة تكون مجبرة على فعل هذا الإجراء بوصفه الملاذ الأخير بعد استنفاد البدائل كافة. علاوة على ذلك، فإن جيوش الدولة التي تشارك في الحرب لا تستهدف المدنيين غير المقاتلين؛ هل ينطبق منطق الحرب هذا على الإرهابيين المتمردين المتورطين في التفجيرات الانتحارية؟ دراسات الحالتين التاليتين، واحدة من الأراضي الفلسطينية والأخرى من المنظمات الإرهابية السريلانكية، قد تساعدنا على الإجابة عن هذا السؤال.

فلسطين

في حالة فلسطين، المنظمات الإرهابية التي تستخدم العمليات الانتحارية تدعي في تورطها في أعمال عنف انتقامية للدفاع عن مجتمعها السياسي الذي يهدد بقاؤه الاحتلال الإسرائيلي وتوسعه. إذا استمر هذا الوضع، فإن هذا سيؤدي حتمًا إلى نزع ملكية الوطن الفلسطيني وإلى إزالته وإزالتهم شعبهم وطريقتهم في الحياة، وتزعم المنظمات الإرهابية الفلسطينية أنهم متورطون في العنف المنظم من خلال التفجيرات الانتحارية فقط بوصفه ملاذًا أخيرًا وتحت الضرورة المطلقة.

بالنسبة إلى معظم الفلسطينيين، العنف هو الخيار الوحيد لتحقيق هدفهم في إقامة دولة مستقلة، ونقلًا عن جندي ومدرب فلسطيني للانتحاريين يقول: ((الجهاد والمقاومة تبدأ بالكلمة، ثم بالسيف، ثم بالحجر، ثم بالبندقية، ثم بزرع القنابل وتحويل جسد الإنسان إلى قنابل)). (بلوم، 2005). الشعور السائد بالعجز بين الفلسطينيين جعل العنف رمزًا للشرف،

وعلى مستوى دلالي عميق، فإن الاستشهاد هو في النهاية بيان لا مِراء فيه، تُعبِّر فيه المجموعة عن كرامتها وحقها أمام الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، وكما قال الزعيم الراحل لحماس؛ الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، ما تقوم به السياسة الإسرائيلية من قتل مستهدف للقادة الفلسطينيين، تعتقد حماس والمجتمع الفلسطيني بشكل عام: ((أن تصبح شهيدًا من خلال التفجير الانتحاري هو من بين أعلى مراتب الشرف إن لم نقل أعلاها على الإطلاق)). (آرغو، 2003).

وفيما يتعلق بموت المدنيين في فلسطين من خلال التفجيرات الانتحارية، يبدو أنه ليس هناك اهتمام يذكر لحصانة المدنيين؛ فبالنسبة إلى معظم الفلسطينيين، ليس هناك حصانة للمدنيين في إسرائيل بسبب التجنيد الشامل من الرجال والنساء. أي مدني هو إما جندي حالي، أو في الماضي، أو جندي في المستقبل، ومن هذا المنظور، جميع الإسرائيليين متواطئون في الاحتلال غير الأخلاقي وغير القانوني في الضفة الغربية وقطاع غزة. (بلوم، 2005).

أخيرًا، التفجير الانتحاري هو أحد الأسلحة التي استخدمتها فقط ثلاث منظمات فلسطينية تعمل في التفجيرات الانتحارية ضد إسرائيل؛ حماس، والجهاد الإسلامي الفلسطيني، وكتائب شهداء الأقصى، وهذه المنظمات تلقى الدعم الجماهيري الواسع في المجتمع الفلسطيني؛ فمن خلال المواجهات العنيفة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي أصبحت هذه المنظمات ذات تنظيم جيد، وهذا ينطبق بشكل خاص على منفذي التفجيرات الانتحارية التي يُخطَّط لها جيدًا قبل تنفيذها. من هذا الوصف، يبدو أن العنف الفلسطيني ضد إسرائيل تجتمع فيه سمات الحرب كلها باستثناء سمه واحدة، وهي أنها لا تنفذ نيابة عن الدولة وإنما نيابة عن المجتمع السياسي، الذي يرى في وجودها طريقة للحياة تحت تهديد الاحتلال الإسرائيلي. باستخدام مصطلحات والزر في (2004)، يواجه القادة الفلسطينيون شرًّا محتملًا، وهم يردون على الشر من أجل حماية مجتمعهم السياسي.

التفسيران الأكثر شيوعًا للتفجيرات الانتحارية الفلسطينية هي أنها:

1. أعمال تضحية ذات دوافع دينية على شكل عملية استشهادية.
2. أعمال الخلود العلماني، وهي تمثل طرفي نقيض لتدنيس المقدس.

وهناك عرض بليغ للتفسير الأول يمكن العثور عليه في عمل سترينسكي (2003)، واستنادًا إلى مدرسة دوركهايمين، يقترح أن تفهم ظاهرة التفجيرات الانتحارية بشكل أفضل من خلال المفاهيم الدينية كالتضحية بالنفس، أفضل من فهمها من خلال النظريات التي تسعى لتفسيرها بالانتحار؛ التضحية ليست مجرد عمل اجتماعي، ولكن لها صدى ديني قوي يحولها إلى شيء مقدس؛ يقول سترينسكي: في التفجير الانتحاري، تتم التضحية بالنفس بوصفها هدية للأمة أو المجتمع السياسي الذي يقدس ذلك. جميع الفلسطينيين يعتقدون أن الانتحاريين كانوا يقدمون حياتهم للأمة الفلسطينية؛ وعليه، فإن تحليل سترينسكي يدل على أنه ما دامت التضحية هي جوهر الخضوع الديني فإن العنف جزء مكمل لها.

يمكن للمرء أن يأخذ اثنتين على الأقل من تلك القضايا التي وصف بها سترينسكي التفجير الانتحاري؛ أولًا: حجته المخالفة لموقف دوركهايم، وكان المنظر الأول الذي حدد المحددات الاجتماعية للانتحار، وهو الذي صنف التفجير الانتحاري ضمن فئة الانتحار الإيثاري. ثانيًا: وصفه للدافع من حيث التضحية يقدّم نموذجًا دينيًّا يمكن من خلاله النظر إلى التفجيرات الانتحارية على أنها (إرهاب ديني). تلك التسمية تعرّف الانتحاري بأنه شخص غير متطور على الصعيد الأخلاقي، ومن ثم فهو شخص يعيش عصر ما قبل الحداثة عند مقارنتهم بالأشخاص الذين تشير حالتهم المتحضرة جزئيًّا إلى سياساتهم العلمانية ودينهم الخاص؛ وعليه، يكون العنف من حيث المبدأ منضبطًا، ومعقولًا، وعادلًا. (أسد، 2007).

التفسير الثاني الذي وصف التفجيرات الانتحارية الفلسطينية بأنها أعمال الخلود العلماني قدمته جيوسي (2004)، التي ربطت بين أنواع مختلفة من أعمال العنف بوصفها تجليات لأنواع مختلفة من الذوات؛ جيوسي تربط بين الانتحاري الفلسطيني وبين نوع معين من الذاتية السياسية التي تشكلت في سياق علاقتها مع هياكل سلطة معينة، واعتمادًا على فكرة كارل شميت عن (الدولة الاستثناء)، وهومو ساسر لدى جورجيو أغامن، فهي تركز على تطوير حقل سياسي إيديولوجي أكبر، يشمل سياسات الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان، والمقاومة الفلسطينية والتنمية الدولية مثل الثورة الإيرانية واتفاق أوسلو.

تساجل الجيوسي بأن اتفاق أوسلو كان محاولة لإقامة سلطة محلية على الفلسطينيين نيابة عن الدولة الإسرائيلية المحتلة، وبموجب اتفاق أوسلو، أصبح الشعب الفلسطيني بأكمله رهينة لأداء شرطة السلطة الفلسطينية، وبما أنها السلطة الشاملة للدولة، فقد كانت إسرائيل في وقت واحد خارج المناطق الفلسطينية، ومع ذلك تمارس السيادة عليها، فالسلطة الفلسطينية في ظل هذه الظروف وقعت في تناقض غير قابل للحل؛ فمن جهة تسعى إلى السيادة الوطنية، ومن ناحية أخرى تورطت إلى أجل غير مسمى في الاحتلال بالموافقة دون قيد أو شرط لتنفيذ وظيفة الشرطة، وفي ترتيب السلطة هذا، ظهر شيء جديد مع اتفاق أوسلو للسكان الفلسطينيين؛ شيء تسميه جيوسي الحرية الوهمية. (جيوسي، 2004).

وهمية الحرية هذه جعلت اتفاق أوسلو مقبولًا للفلسطينيين على الرغم من شكوك الكثيرين، كما أدى إلى التراجع الكبير في دعم الحركات الإسلامية المتشددة؛ ففي عام 1999، أيَّد أكثر من 70 في المئة من الفلسطينيين عملية السلام الفلسطينية بقيادة السلطة، وانخفض دعم التفجيرات الانتحارية إلى 20 في المئة، ومع حلول 2003–2004، أصبح من الواضح أن التناقضات المتأصلة في أوسلو لا تنتج شروط تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، والمفارقة أنها زادت الإذلال اليومي لهم في نقاط تفتيش تابعة للجيش الإسرائيلي، ولم يتوقف توسيع المستوطنات اليهودية، فتغيرت المواقف نحو السلطة الفلسطينية بشكل دراماتيكي كبير؛ الفلسطينيون عدُّوا السلطة الفلسطينية غير قادرة على الوقوف في وجه القوة الإسرائيلية، وتراجع التأييد لها في أوساط الفلسطينيين إلى 22 في المئة، وازداد الدعم للتفجيرات الانتحارية مرتفعًا إلى 75 في المئة. (بلوم، 2005).

كانت النتيجة شعورًا بالغضب بسبب أن أوسلو خلقت أملًا بتغير الظروف ولكنها لم تتغير؛ كان الغضب الفلسطيني نتيجة حجب الوسائل السياسية الشرعية لتحريرهم، وكما أشار أرندت (1969) عندما يتم حظر الوسائل السياسية القانونية، فإن إمكانية التصرف سياسيًّا الذي يجعل الناس على صعيد الأفراد والجماعات بشرًا، يتم حظرها أيضًا؛ فقد أدى هذا الغضب إلى عمل قدم لهم شكلًا علمانيًّا من الخلود؛ فظاهرة التفجير الانتحاري الفلسطيني هي بالتالي تعبير عن علمانية الخلود هذه، وليست حماسًا دينيًّا.

سيريلانكا

العداوات العرقية التي نشأت عن تحريض الأقلية التاميلية السريلانكية من أجل المساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدت تدريجيًّا إلى نهوض القومية السنهالية والتاميلية العرقية الشوفينية بعد وقت قصير من الاستقلال، عندما تنكر القوميون السنهاليون الطابع المتعدد الأعراق والأديان للمجتمع السريلانكي، ورفضوا قبول الحقوق الجماعية لجماعة الأقليات. أصبح التمييز المؤسسي في الدستور الجديد في الستينيات 1960 يستبعد التاميل من الحكومة ووظائف أخرى للسلطة، ويحد من التوظيف في الحكومة ووظائف أخرى، من 41 في المئة في عام 1949 إلى 7% في عام 1963، بينما زادت نسب السنهاليين في المدة نفسها من 54 إلى 92 في المئة، وفرض نظام الحصص على الطلاب التاميل في دخول الجامعات.

ردَّ التاميل سياسيًّا من خلال الحزب الاتحادي ومن خلال الاحتجاجات السلمية التي سميت ساتياغراها، لكن هذه الجهود فشلت في تلبية مطالبهم. وبدءًا من عام 1970 بدأ التاميل يستنهضون الهمم من أجل إقامة وطن مستقل لهم، وأصبحت الاحتجاجات العنيفة تتزايد. في عام 1980 حققوا بعض التنازلات وبعض الحقوق السياسية، ولكن التمييز ظل واضحًا. من بين المنظمات التي ظهرت في هذه المدة مجموعة متطرفة أسمت نفسها نمور التاميل الوطنية تحت قيادة فيلوبيلاي برابهاكاران، وسميت لاحقًا نمور التاميل إيلام؛ كان الهدف الرئيس من نمور التاميل هو إنشاء وطن لهم في المحافظات الشمالية والشرقية من سريلانكا.

ردت الحكومة السريلانكية على زيادة تشدد التاميل بإصدار قانون منع الإرهاب (PTA) في 1979، وبدلًا من تخفيف حدة العنف صعد القانون (PTA) من حدة العنف في عقد الثمانينيات، وردت الحكومة بمزيد من الإجراءات القمعية أدت إلى زيادة دوامة القتل الوحشي المتبادل. (بلوم، 2005). ردًّا على اغتيال أحد قادة نمور التاميل، نصب عناصر نمور التاميل كمينًا لقافلة من الجيش أسفر عن مقتل 13 جنديًّا سنهاليًّا في جافنا، ونتج عنه أعمال عنف على نطاق واسع من الغوغاء، أسفرت عن مقتل مئات من التاميل. لوائح تنظيمية طارئة أعطت صلاحيات واسعة لقوات الأمن في قتل الإرهابيين المشتبه بهم ودفنهم دون أي تحقيقات قضائية، فيما عدَّت

الجبهةُ هذه التطوراتِ مذبحةً ضد التاميل، وحظرت الحكومة -بعد أعمال الشغب- الحزب السياسي الرئيس للتاميل، ما دفع نمور التاميل لأن تصبح صوتهم الرئيس.

برز تمرد التاميل بعد فشل أشكال أخرى من الصراع السياسي؛ الدولة السريلانكية القوية التي تهيمن عليها الأغلبية السنهالية استخدمت الجيش لقمع المجتمع التاميلي. و(الأوطان) التقليدية للأقلية التاميلية أصبحت تدريجيًّا (مناطق حرب)، وأصبحت الحياة قاسية في تلك المناطق على نحو لا يطاق، وأدى هذا إلى تصور واسع النطاق بين التاميل أن وجودهم المميز عرقيًّا وثقافيًّا قد يتعرض للتهديد؛ بدأت الجبهة بتوظيف التفجيرات الانتحارية بشكل فعال من عام 1987؛ استجابة لهذه التطورات وبوصفه أسلوبًا من أساليب الملاذ الأخير، وعلى الرغم من أن نمور التاميل LTTE هزمت أخيرًا في أوائل عام 2009 من قبل الجيش السريلانكي، لكن هذه الهزيمة لم تفقد المصداقية للأيديولوجية التي أدت بالتاميل إلى التمرد.

توضح هذه الدراسات أن العنف في التفجيرات الانتحارية كان أسلوب الملاذ الأخير في كلتا الحالتين، وباستخدام مؤشرات ما يشكل الحرب من دراسات الحالة المشار إليهما أعلاه، يمكننا أن نستنتج أن جبهة (منظمة) نمور تحرير التاميل LTTE والمنظمات الفلسطينية تستخدم التفجيرات الانتحارية ضد سريلانكا وإسرائيل على التوالي، وهم متورطون في العنف المنظم الذي أقرب ما يكون إلى الحرب؛ الهدف في كلتا الحالتين هو حماية المجتمع السياسي، حيث يواجه أسلوب حياته تهديدًا قاتلًا من خصومه، وفي كلتا الحالتين تمَّ التخطيط والتنظيم للعنف بحيث يصبح قتل العدو له رمزية خاصة؛ فالتفجيرات الانتحارية في هذه الصراعات المنظمة العنيفة استخدمت بوصفها سلاحًا في الحرب، وكانت تحدِّيًا عسكريًّا، ومن ثم فإن الوفيات الناجمة عن المقاتلين والمدنيين هي أقرب إلى ضحايا الحرب.

المثير للدهشة أن والزر (2004) لم يطبق في حالة الحرب الشروط الصارمة على الدولة كتلك التي فرضها على الإرهابيين؛ فالدول الحديثة لديها القدرة والإمكانية لقتل حياة الإنسان وتدميرها أكثر بكثير من أي منظمة إرهابية في العالم؛ على سبيل المثال: القصف الجوي للمدنيين الألمان الذي قامت به قوات الحلفاء الجوية خلال الحرب العالمية الثانية كان مشروعًا،

ولكن التفجير الانتحاري يعد إرهابًا، وبما أنه إرهاب فهو شر ليس بحاجة إلى التحليل أو الفهم، وإنما الإدانة الأخلاقية والرد العملي الصارم.

يعتقد والزر (2004) أن التفجيرات الانتحارية في إسرائيل غير أخلاقية، وهي الشر؛ لأنها جزء من المهمة الفلسطينية لتدمير المجتمع السياسي السيادي، وعدَّ اعتداءات الجيش وقصف سلاح الجو الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عملية استباقية للدفاع عن النفس، ومن ثم فالعملية شرعية ومبررة. (بهذا المنطق هجمات الجيش السريلانكي على التاميل مشروعة ومبررة).

وبنية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في هذه الشروط هي مثال نموذجي للكيفية التي ينظر فيها المثقفون الليبراليون للفرق بين الحرب والإرهاب؛ فتاريخ الصراع طوال قرن من الزمن، الذي ينطوي على التوسع من جانب واحد وتجريد الملكية للجانب الآخر، تم وضعه جانبًا، ليتم توجيه الاهتمام بدلًا من ذلك إلى المشاعر الحالية. بكل ما تملك إسرائيل من قوة عسكرية يتم تصوير الإسرائيليين على أنهم ضعفاء أمام الفلسطينيين الذين كانت سنوات الاحتلال بالنسبة إليهم سنوات من العار.

هذا البناء يستثمره أيضًا الجيشان السريلانكي والإسرائيلي مع هالة من المدافعين عن حقوق الإنسان، في حرب عادلة ضد الانتحاريين الفلسطينيين والسريلانكيين الانتحاريين. إن المبدأ القائل إن المجتمع السياسي الذي يعاني هجمات قاتلة ويواجه تحوّلًا قسريًّا في طريقة حياته، وله الحق في الدفاع عن نفسه، لا يبدو أنه ينطبق على ردود الفعل الفلسطينية والتاميلية؛ فمقاومتهم ينظر إليها على أنها تنخرط في عنف غير مقبول أخلاقيًّا؛ لأنه حتى بعد 50 عامًا (وفي حالة الفلسطينيين لمدة أطول) من الصراع غير المتكافئ، لا يتحتم عليهم الوصول إلى حالة الملاذ الأخير لكي يستخدموا العنف. (بلوم، 2005).

القتل في الحرب والإرهاب

كما ذكرنا سابقًا، فإن الفرق بين القتل في الحرب والتفجير الانتحاري هو أن القتل في أثناء الحرب تغطيه الشرعية القانونية، ولكن عندما يمارس القتل من قبل الإرهابيين غير الشرعيين

وغير المرخصين فهو ليس شرعيًّا، ويعاقب عليه القانون؛ ولكن: ماذا عن الجنود الذين يتعلمون أيضا كراهية الأعداء المطلوب منهم قتلهم؟ فحقيقة القتل التي يعاقب عليها قانونيًّا هي مسألة غير مجردة؛ هناك في الواقع أوجه شبه بين القتل في الحرب والقتل في الإرهاب.

تتطلب كل حرب جعل آلة قتل الإنسان ذات كفاءة وفاعلية، ووفقًا للمؤرخ جوان بورك (1999)، التعليم الأساسي يهدف في التدريب العسكري إلى جعل الجنود أكثر وحشية:

> كانت أعتى أنظمة التدريب تلك التي أجرتها مشاة البحرية الأميركية، ولكن حتى في الفروع الأخرى للقوات المسلحة، كان العنف عنصرًا مشتركًا في تدريب الجيش. في جميع برامج التدريب هذه، كانت العملية الأساسية واحدة: كان لا بد من كسر قيمة الأفراد وأن يُعاد بناؤهم في كفاءة الرجال القتالية. المبادئ الأساسية شملت تبدد الشخصية، والزي الموحد، وعدم الخصوصية، والعلاقات الاجتماعية الإجبارية، والجداول الزمنية الضيقة، وقلة النوم، والارتباك وتليها الطقوس أو إعادة هيكلة الجيش وفقًا لرموز وقواعد تعسفية، والعقوبات الصارمة. هذه الأساليب من الوحشية كانت مشابهة لتلك التي تجري في أنظمة كانت تعلم رجالها على تعذيب الأسرى: الفرق في درجة العنف المعنية، وليس في طبيعته.

تقرير آخر قدمه نوردستروم (2004) يصف الفظائع التي ارتكبها الجنود السريلانكيون بحق المدنيين في الحرب مع نمور التاميل؛ قال قائد الجيش السريلانكي نوردستروم:

> من الجنون، إنه الجنون تمامًا أن لا أستطيع السيطرة على قواتي؛ إنه لأمر منكر هناك؛ أحد الجنود (الحكوميين، إلى حد كبير من السنهاليين) يتم إطلاق النار عليه من قبل عصابات (التاميل)، أو أنه يعمل على أرض من الألغام، أو تنفجر به قنبلة، ويذهبون كما المكسرات؛ إن الأمور تتراكم وتتراكم، فيغدون أكثر وحشية. منذ مدة طويلة اختفى المسلحون ولم يبقَ لهم أثر، والجنود يصبون جام غضبهم على أول هدف متاح لهم.
>
> بطبيعة الحال، الناس الوحيدون الموجودون هم من المدنيين، يفتحون النار على الجميع، يدمرون كل شيء أمامهم، يغتصبون، يعذبون الناس الذين يقبضون عليهم في الشارع أو في بيوتهم، يطلقون القنابل على المنازل والمدارس، وفي أسواق المدينة وشوارعها. لقد حاولت منعهم؛ في محاولة للسيطرة على هذا الوضع. أنا لا أستطيع؛ لا أحد منا القادة يستطيع على الرغم من أن الله وحده يعلم أن بعضهم لا يحاول؛ القوات تتصرف بمثل هذا وليس هناك من يوقفها، نحن لا يمكننا تأديبهم، ولا يمكننا محاكمتهم، ولا فصلهم، لو كنا فعلنا لما بقي لدينا جيش؛ الوضع في الشمال تمامًا خارج السيطرة، وليس هناك أي شيء يمكننا القيام به حيال ذلك.

أحد أغراض الحرب هو توقع الدمار لدى العدو، تفجير قنابل النابالم في فيتنام في أثناء حرب فيتنام كان مدمرًا، وكان هناك الإذلال والتعذيب في سجون (أبو غريب)؛ كانت السجون في العراق أي شيء إلا الأعمال الإنسانية، الهدف من التكنولوجيا الحربية المتطورة التي تستخدم اليوم على نحو متزايد من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في الحروب في العراق وأفغانستان، هو تحديد الأهداف بشكل أكثر دقة للحد من الأضرار الجانبية، وقبل كل شيء للحد من خسائرهم الخاصة. (هذا يعني أن القلق الإنساني الذي كان يلاحق الجنود في ذهابهم إلى الحرب وإمكانية موتهم لم يعد قائمًا، فهم بدلًا من ذلك مستعدون فقط للقتل). (الأسد، 2007).

باختصار، الحرب والإرهاب كلاهما يقتلان المدنيين والمقاتلين، والفرق بين القتل في الحرب والقتل في الإرهاب هو أنه بموجب القانون الدولي يتم فرض عقوبات قانونية وأخلاقية على الحرب، في حين أن الأعمال الإرهابية ليست كذلك، الجنود أيضًا مدربون على القتل وتشويه صورة العدو من خلال التدريب العسكري، ويذهبون إلى الحرب في المقام الأول للقتل؛ الحرب والإرهاب يتشكلان وفقًا لمعايير منطقية مختلفة، أحدهما يستمد وجوده من مسألة شرعية والآخر من مشاعر الضعف والخوف؛ ولذلك لا يستبعد أحدهما الآخر، فليس صحيحًا القول بأن الإرهاب هو الشر الوحيد الذي يقتل المدنيين، ويثير الخوف في إيقاع الحياة اليومية الذي يفرض (القهر الذي لا نهاية له)؛ لأن الحرب سواء كانت عادلة أو غير عادلة، تفعل ذلك أيضًا. (أسد، 2007).

القتل في الحرب والجريمة

لفهم طبيعة الفعل الذي- كما أشرنا سابقًا- دائمًا ينطوي على مقتل مدنيين من غير المقاتلين، على المرء أن يسأل عما إذا كانت الوفيات الناجمة عن ذلك قتلًا جرميًّا أم ضحايا حرب؛ فالقتل الجرمي هو قتل شخص آخر إما عن قصد أو غير قصد. أما فعل القتل في المجتمعات البشرية فيعد جريمة في أنحاء العالم كلها، وفي كثير من الحالات يعاقب بالإعدام؛ المنطق الكامن وراء عقوبة الإعدام هو التخلص من الأفراد الذين ارتكبوا الفعل الذي يعده أعضاء المجموعة ضارًّا أو مهددًا لهم ولمجتمعهم، ومن ناحية أخرى تنظيم الحرب عنف

قاتل بين جماعات مختلفة مكانيًّا فيه يتوقع موت أشخاص آخرين سلفًا؛ لذلك فإن قتل أعضاء المجموعة الأخرى التي هي عدو في الحرب، يعد عملًا مبررًا، ومن ثم لا يعد القتل جريمة يستحق عقوبة الإعدام. (أتربين، 1986).

لتحديد ما إذا كان الهجوم الانتحاري وما نتج عنه من وفاة غير مقاتلين يعد جريمة قتل أو ضحايا حرب، يتطلب ترسيم الحدود بين الحرب والجريمة، في حين أن المشاركين في بعض أشكال المهاترات والنزاعات قد يستخدمون أسلحة فتاكة لقتل الآخرين، فإن الحرب هي النشاط الوحيد الذي ينطوي على أعمال العنف القاتلة التي تنظم وتنفذ بشكل جماعي، وثمة مفتاح آخر وربما الميزة الفريدة للحرب، وهي (أن وفاة أشخاص آخرين متصورة سلفًا، ويتم ترميز هذا التصور في الفعل الهادف من استخدام الأسلحة الفتاكة). (بورك، 1999؛ كيلي، 2000).

كما العنف المنظم، تتطلب الحرب تخطيطًا مسبقًا، وتنطوي على تقسيمات معقدة للعمل على أساس التخصصات المختلفة لأنواع الأنشطة التي تسهم في الحرب؛ فالحسابات العقلانية والتخطيط والتنظيم تجعل الحرب على الصعيد الذرائعي لها دور فعال، يختلف عن الأشكال الأخرى ذات الصلة من العنف؛ مثل المشاجرات وأعمال الشغب التي تستمد طبيعتها من عفويتها وتلقائيتها الوجدانية، وتختلف الحرب أيضًا عن القتل والأشكال الأخرى المرتبطة بالعنف، إذ إن استخدام الأسلحة والقوة الفتاكة يعد مشروعًا بالكامل من قبل الجماعة التي تلجأ إلى الحرب. (كيلي، 2000؛ أتربين، 1986؛ والزر، 2004).

مدى الملاءمة الأخلاقية جزء لا يتجزأ من نشاط شن الحرب، ويتم تجنيد أعضاء المجموعة علنًا في مشروع التسبب في مقتل أشخاص آخرين على أرضية أنه عمل شرعي ومناسب القيام به (أودونوفان، 2003؛ والزر، 2004)؛ لأن الحرب دائمًا تعاقب بشكل جماعي، فإن المشاركة في الحرب تُعدُّ مفخرة وطنية وتستحق بالغ الثناء. رجال ونساء من القتلة المحتملين أو الفعليين الذين يموتون في الحرب، يعترف بهم شهداء وأبطالًا قوميين، وتتباين هذه الخصائص المميزة للحرب بشكل حاد مع القتل الذي يلقى قيمة سلبية من قبل الجماعة الاجتماعية التي تشكل المجموعة المرجعية للقاتل، ومن ثم يعد عملًا إجراميًّا غير شرعي يتطلب القصاص وليس الاعتراف الاجتماعي؛ القتل على الصعيد الثقافي مرفوض، ويُشجب بدلًا من أن يحترم، ويقع في

مكان ما على طول مقياس التقييم الذي يمتد من المؤسف إلى شنيع؛ فالقتل في الحرب والقتل في غير الحرب متشابهان بطرق عدة، كلاهما ينطويان على عنف مميت، ويجلبان الحزن للأطراف المتضررة؛ فالعقوبة التي تفرض على الجريمة، والعقوبة التي تفرض على العدو في القتل في أثناء الحرب تعد مناسبة من الناحية الأخلاقية ومبررة وأعمالًا مشروعة؛ لأنها تشكل الوفاء بالواجب المدني، لكن هناك فرق حاسم جدًّا بين العقاب على القتل ومعاقبة العدو في الحرب؛ عقوبة الإعدام، وهي قاعدة العقاب العالمية على القتل، لا تطبق إلا على شخص معين، وهو القاتل الذي يمحو بوفاته المسيء من المجتمع؛ فالحرب لا تقتل القتلة من المجتمع بل تستهدف بدلًا من ذلك الأفراد الآخرين الذين هم أبرياء، ولا يتحملون المسؤولية المباشرة عن القتل السابق. وفي الحرب، يعد قتل أي فرد من أفراد مجموعة العدو مشروعًا.

فالحرب ترتكز على تطبيق مبدأ الاستعاضة الاجتماعية، ومن ثم يحكمها منطق مميز غريب تمامًا عن القتل. في الحرب، قتل الفرد ينظر إليه على أنه إصابة في جماعته أو لها؛ لأن منطق الحرب يستند إلى المسؤولية الجماعية، ما يجعل أي عضو من جماعة القاتل هدفًا مشروعًا للانتقام. في الحرب، الغضب الناتج عن عملية قتل سابقة أو عمل سابق يتوجه إلى شخص مختلف تمامًا وهو غافل مطمئن لا علاقة له بشيء، وأن المبدأ القائل بأن أحد أعضاء المجموعة يستعاض عنه بآخر في سياق الحرب يكفل المفاهيم المترابطة التي تتعلق بالإصابة لأحد أفراد المجموعة، وهو مسؤولية المجموعة لتوجيه ضربة، ومسؤولية جماعية في القصاص، ومن ثم فإن الحرب من الناحية المعرفية ومن الناحية النظرية، والسلوكية تقع بين المجموعات وليس بين الأفراد. القتل من ناحية أخرى هو دائمًا تصور عن العنف المميت بين أفراد الجماعة نفسها. (كيلي، 2000).

النتيجة العامة للقتل هي عقوبة الإعدام (واليوم عقوبة السجن مدى الحياة في بعض البلدان) التي تفرض اجتماعيًّا وتبرر أخلاقيًّا من قبل مجتمع المشاركين، وتنفذ أيضًا بعد عملية تقاضي منظمة اجتماعيًّا ومنظمة من قبل أفراد معينين في المجتمع.

يمكن أن نستخلص مما سبق أن هناك أوجه تشابه لافتة للنظر بين القتل في الحرب والقتل مع فارق حاسم واحد. (كيلي، 2000؛ أتربين، 1970)؛ في الحرب، يوجه القتل ضد أي عضو من الطرف المخالف، ولكن في القتل العمل يجب أن يكون موجَّهًا فقط ضد الجاني الفعلي.

هل الإصابات من الهجمات الانتحارية قتل أم أنها تندرج ضمن ضحايا الحرب؟ إن النقاش والملاحظات السابقة تشير إلى أنه يمكن -على الصعيد الاجتماعي- تصنيف العمليات الانتحارية على أنها أسلحة حرب والوفيات الناجمة عنها هي ضحايا حرب؛ فالجماعات المشاركة في تنظيم الهجمات الانتحارية ورعايتها في العالم الحديث تتمتع بمستويات دعم متفاوتة من مجتمعها. (أتران، 2003؛ حسن، 2001؛ أوليفر وشتاينبرغ، 2005؛ بيب، 2005)؛ فهم منخرطون في صراع نتيجة احتلال وطنهم من قبل جيش أجنبي، ونتيجة لذلك فهم يشعرون اجتماعيًّا أنهم محرومون ومهانون اقتصاديًّا. احتلال الوطن ينظر إليه على أنه تدنيس للمقدسات وخطر قاتل على المجتمع السياسي والقيم المقدسة وطريقة الحياة. (أتران، 2006؛ جنجيز أتران، ميدين، والشقاقي، 2007). وكما الحرب، التفجير الانتحاري يتم التخطيط له، ويؤخذ في الحساب -بشكل مسبق- وقوع العديد من الوفيات. (بلوم، 2005؛ جامبيتا، 2005؛ حافظ، 2006؛ بيب، 2005؛ تاونسند، 2007). وكما الجنود الذين يسقطون في الحرب، يعد الانتحاريون من قبل مجموعاتهم شهداء وأبطالًا ضحوا بحياتهم من أجل الوطن. (عبد الخالق، 2004؛ حافظ، 2007؛ حسن، 2001؛ أوليفر وشتاينبرغ، 2005؛ روبرتس، 2005).

الموت الحميد والموت الخبيث

وفقًا للمذهب الليبرالي، أحد الشروط الأساسية لتأسيس المجتمع السياسي أن تقوم الدولة بالسيطرة على العنف واحتكاره، وهذا يفترض أخلاقيًّا أن يكون حق الفرد الطبيعي في الدفاع عن النفس خاضعًا للدولة، وهذا يجعل الدولة الحامي الوحيد للحياة والحرية، وبعبارة أخرى من أجل مجتمع قابل للحياة، يجب حرمان الأفراد من سلطاتهم في قتل أنفسهم أو قتل الآخرين؛ فالمجتمع يمكِّن بعض المؤسسات من التسبب في موت الآخرين في الداخل والخارج، ما يجعل من هذه المؤسسات وسطاء الموت ومديري مسارات الموت، والموت في المجتمع. وكما ذكرنا

سابقًا، الحق في القتل هو الحق في التصرف بطرق عنيفة ضد مواطنين ينقضون العهد الأصلي، و(الآخرين) غير الحضاريين الذين يشكلون تهديدًا لوجود المجتمع السياسي، والحفاظ على النظام الاجتماعي، ويوفر قتلهم الأمن. (إلياس، 2000؛ الثنية، 1999). هذا المبرر الرئيس للحروب وكذلك القتل القضائي في المجتمعات الحديثة.

تشير وساطة الموت إلى أنشطة السلطات التي تجعل الموت معياريًّا وثقافيًّا. في المجتمعات البشرية، المؤسسات الطبية والدينية تؤديان وظائف الوساطة الأساسية للموت؛ إنهم يسيطرون على عملية الموت والوفاة من خلال خبراتهم ومن خلال إدارة الكيفية التي يموت بها الناس ومتى. توفر الدواء والمعرفة العلاجية احتكار تحديد سبب الوفاة الذي يضفي شرعية على سلطتها بشأن متى وكيف ستحدث الوفاة، واستدعاء الدين لمواثيق العهود الإلهية المتعلقة بالموت الحميد (معاقب دينيًّا)؛ هاتان المؤسستان هما المركزيتان في التفاوض على المعاني والملاءمة الثقافية للموت، وحال الموت بين الفرد والمجتمع.

الموت الحميد ينطوي دائمًا على إدارة عملية الموت من خلال التخفيف من حدة الأعراض، والاهتمام بالاحتياجات الدينية، والاجتماعية والثقافية للذين يموتون وأحباءهم لتحقيق الهدف المعياري للموت الوشيك. (كوبلر روس، 1969؛ تيمرمانز، 2005). الموت الحميد، بعبارة أخرى، ينطوي على نزع القوة من الشخص المحتضر فيما يتعلق بجميع القرارات المرتبطة بالموت وعملية الموت، أما الموت الخبيث بالمنطق نفسه عندما تكون هذه الخصائص غائبة، ويسيطر الفرد على كيف ومتى يموت أو يقتل؛ على سبيل المثال، الموت الذي يتم التفاوض عليه من خلال الإجراءات العلاجية يديره موظفون طبيون مصرَّح لهم هو موت مناسب ثقافيًّا، ومن ثم هو موت حميد، على الرغم من أن الشخص المحتضر ليس لديه سلطة على عملية الموت، وأنا أسميه (الموت الذي نزعت منه السلطة). الموت الذي يحدث في ظل ظروف يكون فيها الشخص المحتضر لديه بعض السيطرة على عملية الموت وتوقيت الوفاة، هو نوع من الموت المتمكن، وهو الموت غير المناسب اجتماعيًّا وثقافيًّا وهو الموت الخبيث، فالموت الحميد هو موت طبيعي، ويثير ردود فعل عاطفية إنسانية مناسبة وفي الغالب هي من الحزن والأسى، والموت الخبيث من ناحية أخرى هو غير طبيعي، ومن ثم، مخزٍ ويثير مجموعة متنوعة من ردود الفعل العاطفية التي تتراوح

بين الكفر، والغضب، والنفور. السبب في أن التفجير الانتحاري مخزٍ، ويثير نوعًا من ردود الفعل العاطفية التي تقع وراء توصيفه بأنه قتل غير أخلاقي، وينزع إلى قتل الآخر، وهو بهذا يجمع بين نوعين من الموت الخبيث، الانتحار والقتل.

ملاحظات ختامية

هل التفجير الانتحاري نزوع لقتل الآخر أم أنه سلاح في الحرب؟ على ضوء النقاش السابق، يمكننا أن نقول إن التفجيرات الانتحارية ليست انتحارًا، ويبدو أن هناك توافقًا في الآراء بين العلماء على أن الانتحار التفجيري أمر مختلف عن سلوك الانتحار. عالميًّا، الانتحار يحمل وصمة عار، في حين أن التفجيرات الانتحارية مثل الحرب، يصادق عليها ويدعهما المجتمع الذي تعود إليه.

ما الفرق بين القتل في الحرب والتفجير الانتحاري؟ في النظرية السياسية، الحرب مقبولة من الناحية القانونية، وهي عنف منظم يضفي الشرعية على القتل الذي يأتي لاحقًا، لكن القتل الذي يمارسه الانتحاريون يعد غير قانوني؛ لأنه شر غريب في استهداف المدنيين الأبرياء والأسوأ من ذلك لأنه يدخل الخوف وانعدام الأمن في الحياة اليومية، ويقوِّض النظام الاجتماعي، ويعرض المجتمع إلى (أخذ الحيطة مكرهًا لدرجة لا حدود لها)، ويعد أيضًا غير قانوني؛ لأنه يختلف عن الحرب، فالمسلحون الذين ينفذون الإرهاب ضد المدنيين لا يمكن عدُّهم وصلوا إلى الملاذ الأخير، ومن ثم هم غير مرغمين على القيام بفعلتهم، وقد ساجلت بأن المدنيين يموتون أيضًا في الحرب. وفي الواقع، إن جيوش الدول هي أكثر قدرة على القتل من أي منظمة إرهابية، والحرب تضخ أيضًا انعدام الأمن في المجالين الخاص والعام؛ كما يتعلم الجنود الكراهية وقتل مقاتلي العدو والمدنيين؛ فحقيقة القتل التي يعاقب عليها قانونيًّا هي مسألة غير مجردة؛ هناك في الواقع أوجه شبه ملحوظة بين الحرب والإرهاب.

دراسات حالة فلسطين وسريلانكا تقدم لنا الأدلة بأن إستراتيجية التفجيرات الانتحارية المستهدفة كانت طريقة الملاذ الأخير في كلتا الحالتين، وتعليقًا على عقلانية المنظمات الإرهابية، أشار كرينشو (1990) إلى أن الفاعلية هي المعيار الأساسي الذي يقارن به الإرهاب

مع غيره من الطرق التي تسعى لتحقيق أهداف سياسية. الإرهاب الانتحاري نادرًا، بل لم يكن قط إستراتيجية الخيار الأول، لكنه يميل إلى اتباع إستراتيجيات أخرى تعد أقل فاعلية من خلال عملية التجريب والخطأ. (تصل المنظمات إلى أحكام جماعية حول الفاعلية النسبية لمختلف الإستراتيجيات. . . على أساس الملاحظة والخبرة، بقدر ما تستند إلى مفاهيم إستراتيجية مجردة مستمدة من الافتراضات الأيديولوجية- التي تسمح بالتعلم الاجتماعي).

عندما تُمنع جميع الوسائل القانونية لطلب الإنصاف، يتفاعل البشر مع الغضب واللجوء إلى العنف، كما لاحظ أرندت (1969)، حين تلجأ إلى العنف حين تواجه بأحداث أو أوضاع شنيعة فهذا شيء مغرٍ لدرجة كبيرة بسبب فوريته المتأصلة فيه وسرعته من أجل وضع العدالة في كفتها الراجحة مرة أخرى. المعاناة التي لا تطاق والوصول إلى الخلود من أجل المجتمع السياسي هو الدافع إلى تنفيذ التفجيرات الانتحارية. كما هي الحال بالنسبة إلى الجنود الذين سقطوا، فالموت يشكل فوزًا وانتصارًا لهم. في هذا الصدد، جينولوجيا الفعل هي حديثة العهد إلى درجة كبيرة، وهذه الدنيا وليس دنيا أخرى.

إن مزاعم الديموقراطيات الليبرالية بأن لها الحق في الدفاع عن نفسها ولو تطلب ذلك استخدام السلاح النووي والتي بدأ يتقبلها المجتمع الدولي، هي في الواقع تأكيد بأن الحرب الانتحارية يمكن أن تكون مشروعة أيضًا. بهذه الطريقة، الانتحاري ينتمي إلى التقليد الغربي الحديث للنزاع المسلح في الدفاع عن المجتمع السياسي الحر، وإذا أردت أن تنقذ أمة (أو تؤسس دولتها) من خلال مواجهة عدو يتربص بها، فقد يكون من الضروري أن تتصرف دون أن تلزم نفسك بقيود أخلاقية عادية، أو كما يرى والزر (2004):

> الزعيم القوي أخلاقيًّا هو الشخص الذي يفهم لماذا هو خطأ قتل الأبرياء، ويرفض ذلك، يرفضه مرارًا وتكرارًا، حتى إذا هبطت السماء على الأرض، ومن ثم يصبح المجرم الأخلاقي الذي يعرف أنه لا يستطيع القيام بما يتعين عليه القيام به- ثم يقول بفعل ذلك في النهاية.

بهذا المنطق، هل يمكن أن يكون قتل الأبرياء بخطف حياتهم الخاصة هو الإيماءة الأخيرة لزعيم قوي أخلاقيًّا؟ (أسد، 2007).

فيما يتعلق بقتل الحرب والجريمة، ثمة من يقول إن التفجيرات الانتحارية هي فعل، وهي سلاح من أسلحة الحرب بسبب مبدأ الاستعاضة الذي يميز القتل في الحرب، ومع ذلك يمكن بموجب قوانين الحرب الدولية، أن تصنف الهجمات على أنها (جرائم حرب). المادة 147 من البند الرابع لاتفاقية جنيف تعرف جرائم الحرب على النحو الآتي:

> القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك. . . تعمد التسبب بمعاناة شديدة أو إصابات خطيرة بالجسم أو الصحة، والنفي أو النقل غير المشروع أو الحبس للشخص المحمي، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في قوى معادية، أو تعمد حرمان شخص محمي حقَّه في محاكمة عادلة ونظامية. . . أخذ الرهائن، والتدمير المفرط ومصادرة الممتلكات على نحو لا تبرره الضرورة العسكرية وينفذ بطرق غير مشروعة وتعسفية.

لكن هذا، بطبيعة الحال، لا ينطبق فقط على المجموعات التي تنظم وترعى التفجير الانتحاري، وإنما أيضًا على تصرفات جيوش الاحتلال وقادتها العسكريين والسياسيين.

أخيرًا، الموت هو تأكيد الطبيعة على الثقافة. في الطبيعة، الموت والوفاة أحداث غير أخلاقية تمامًا، ولا يعني سوى النهاية الفيزيائية لكائن بيولوجي، لكن في الثقافات الإنسانية، الموت هو جزء من الرموز والمعاني، ويصنف بالحميد والخبيث على أساس دور وسطاء الموت المعاقبين اجتماعيًّا بسبب حدوثه. في المجتمع الإنساني، الموت الناتج عن أعمال مثل التفجير الانتحاري قد يكون الدافع لحدوثه إيثاريًّا، لكن يبقى هذا الموت مُدانًا؛ لأنه ينتهك إحدى الضرورات الاجتماعية الأساسية لوجود البشرية والمجتمع وبقائهما: إن الأفراد غير مخولين لسلب حياتهم أو سلب حياة شخص آخر. هذه الوصمة هي فحص طبيعي من شأنه أن يكبح جماح انتشار التفجيرات الانتحارية. ومن وقت لآخر، قد تكون بعض الظروف التاريخية المحددة مفيدة في بروز ظواهر مثل التفجيرات الانتحارية، بل تعطي شكلًا من أشكال الدعم المجتمعي، ولكن التفجيرات الانتحارية ستبقى حدثًا نادرًا شأنها في ذلك شأن الأشكال الأخرى للوفيات المدانة. والأكثر من ذلك، هذه التفجيرات ستظل تثير انتقام الدولة الشديد ضد منفذيها؛ لانتهاكهم المعايير الحتمية التي تعمل أيضًا بمثابة مراجعة قوية حول مسألة حدوثها ونشرها وانتشارها.

التفجيرات الانتحارية، بحكم طبيعتها، ليست أفعالًا عامة فحسب، وإنما هي أيضًا أعمال أداء عام؛ حيث تتحول فيها الهيئات والإيديولوجيات إلى نصوص تصدر بين المؤلف والجمهور. ويستلزم استكشاف معاني هذه النصوص أدوات نظرية ومفاهيمية، وتفسيرية لا تشوَّه معانيها؛ هذا الفصل هو مساهمة متواضعة نحو تحقيق هذا الهدف.

التفجيرات الانتحارية، بحكم طبيعتها، ليست عامة الأفعال فقط ولكنها أيضا أداء علني تصبح به الأجساد والإيديولوجيات نصوصًا صادرة من المؤلف للجمهور. واستكشاف معاني هذه النصوص يتطلب النقد النظري، الأدوات المفاهيمية، والتفسيرية التي لا تشوه بها المعاني. هذا الفصل هو مساهمة متواضعة نحو تحقيق هذا الهدف.

المراجع

REFERENCES

Abdel–Khalek, A. (2004). Neither altruistic suicide nor terrorism but martyrdom: A Muslim perspective. Archives of Suicide Research, 8(1), 99–113.

Argo, N. (2003). The banality of evil: Understanding today's human bombs. Un–published Policy Paper, Preventive Defence Project, Stanford University.

Arendt, H. (1969). On violence. London: Allen Lane.

Asad, T. (2007). On suicide bombing. New York: Columbia University Press.

Atran, S. (2003). Genesis of suicide terrorism. Science, 299(5612), 1534– 1539.

Atran, S. (2006). The moral logic and growth of suicide terrorism. The Washington Quarterly, 29(2), 127–147.

Barraclough, B., & Harris, C. (2002). Suicide preceded by murder: The epidemi–ology homicide–suicide in England and Wales. Psychological Medicine, 32(4), 577–584.

Berko, A. (2007). The path to paradise: The inner world of suicide bombers and their dispatchers. Westport: Praeger Security International.

Bloom, M. (2005). Dying to kill: The allure of suicide terror. New York: Columbia University Press.

Bourke, J. (1999). An intimate history of killing: Face to face killing in twentieth century warfare. New York: Basic Books.

Crenshaw, M. (1990). The logic of terrorism: Terrorist behaviour as product of strategic choice. In Walter Reich (Ed.), Origins of terrorism: Psychologies, ideolo–gies, theologies, states of mind. New York: Cambridge University Press.

Dabbagh, T. S. (2005). Suicide in Palestine: Narrative of despair.

Northhampton, MA: Olive Branch Press.

Elias, N. (2000). The civilizing process: Sociogenetic and psychogenetic investiga–tions. Oxford: Blackwell.

Gambetta, D. (2005). Making sense of suicide missions. Oxford: Oxford Univer–sity Press.

Ginges, J., Atran, S., Medin, S., & Shikaki, K. (2007). Sacred bounds on rational resolution of violent political conflict. Proceedings of the National Academy of Science of the USA, 104(18), 7357–7360.

Grimland, M., Apter, A., & Kerkhof, A. (2006). The phenomenon of suicide bomb–ing: A review of psychological and non–psychological SUICIDE BOMBINGS: HOMICIDAL KILLING OR A WEAPON OF WAR? 113 factors. Crisis: The Journal of Crisis Intervention and Suicide Prevention, 27(3), 107–118.

Hassan, N. (2001). An arsenal of believers: Talking to 'human bombs'.

New Yorker. Retrieved from http://www.newyorker.com/archive/2001/11/19/011119fa_FACT1

Hafez, M. (2006). Manufacturing human bombs: The making of Palestinian sui–cide bombers. Washington, DC: United States Institute of Peace.

Hafez, M. (2007). Suicide bombers in Iraq: The strategy and ideology of martyr–dom. Washington, DC: United States Institute of Peace.

Jayyusi, M. (2004). Subjectivity and public witness: An analysis of Islamic militancy in Palestine. Unpublished paper for the SSRC Beirut Conference on Public Sphere in the Middle East.

Kelly, R. C. (2000). Warless societies and the origin of war. Ann Arbor:

The University of Michigan Press.

Kubler–Ross, E. (1969). On death and dying. New York: Macmillan.

Marzuk, P. M., Tarddiff, K., & Hirsch, C. S. (1992). The epidemiology of mur–der–suicide. JAMA, 267(23), 3179–3183.

Nordstrom, C. (2004). Shadows of war: Violence, power, and international profi–teering in the twenty–first century. Berkeley: University of California Press.

O'Donovan, Oliver. (2003). The just war revisited. Cambridge: Cambridge Uni–versity Press.

Otterbein, K. F. (1970). The evolution of war: A cross cultural study. New Haven: HRAF Press.

Otterbein, K. F. (1986). The ultimate coercive sanction. New Haven: HRAF Press.

Oliver, A. M., & Steinberg, P. (2005). The road to martyrs square: A journey into world of the suicide bomber. Oxford: Oxford University Press.

Pape, R. (2005). Dying to win: The strategic logic of suicide terrorism.

New York: Random House.

Roberts, M. (2005). Savaite symbols, sacrifice and Tamil tigers. Social Analysis, 49(1), 67–93.

Strenski, I. (2003). Sacrifice, gift, and the social logic of Muslim 'human bombers'. Terrorism and Political Violence, 15(3), 1–34.

Timmermans, S. (2005). Death brokering: Constructing culturally appropriate deaths. Sociology of Health and Illness, 27(7), 993–1013.

Townsend, E. (2007). Suicide terrorists: Are they suicidal? Suicide and Life–Threatening Behaviour, 37(1), 47.

Tuck, R. (1999). The rights of war and peace: Political thought and international order from Grotius to Kant. Oxford: Oxford University Press.

Walzer, M. (2004). Arguing about war. New Haven: Yale University Press. 114 RIAZ HASSAN

Walzer, M. (2006). The ethics of battle: War fair. The New Republic, 15(2).

Wright, Q. (1942). A study of war. Chicago, IL: University of Chicago Press.